مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث	الموضوع المراهقون والعمل		الرقم
	المصدر : الصباح	موقع الواب :	البلد المغرب
		التاريخ 01-06-2012	العدد و [ص]:

30ألف طفلة يشتغلن في البيوت

الائتلاف الجمعوي سجل تهاون المغرب في التعامل مع ظاهرة تشغيل الفتيات القاصرات
جمعيات تعتبر المغرب "متحفظا" بشأن اعتماد المعايير الدولية لمكافحة استغلال الأطفال

طالب الائتلاف الجمعوي من أجل حظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت، باعتماد الآليات من أجل حماية الطفولة ومحاربة كل أشكال الاستغلال التي تستهدف هذه الفئة لأغراض سوسيو- اقتصادية ومالية، مشددا على ضرورة ردع الانتهاكات التي تتم معاينتها في هذا المجال. وأكد الائتلاف، الذي يضم 34 جمعية، أن المغرب مازال «متحفظا» بشأن الاستناد إلى المعايير الدولية في وضع وسائل مكافحة الاستغلال الاقتصادي للأطفال بشكل ناجع وصارم، خاصة في مجال محاربة ظاهرة تشغيل الطفلات دون سن الخامسة عشرة خادمات في البيوت، رغم أنه صادق على مجمل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحماية الطفولة. وفي هذا الصدد، اعتبر عمر سعدون منسق الائتلاف الجمعوي من أجل حظر تشغيل الطفلات خادمات في البيوت ، أنه رغم مصادقة المغرب على العديد من الاتفاقيات الدولية، إلا انه "يتهاون في التعامل مع الظاهرة ما يفسر أنه غير متحمس للقضاء عليها"، معتبرا أن "هناك الكثير من المؤشرات التي تؤكد الأمر، مثل وفاة خادمة بالجديدة على يد مشغلتها وحالات أخرى ...". وأضاف سعدون في اتصال هاتفي أجرته معه "الصباح" أن الائتلاف يطالب، إلى جانب وضع قانون يجرم تشغيل الطفلات، بالقضاء بشكل نهائي على تلك الظاهرة، وأيضا تفعيل بعض القوانين التي تساعد في القضاء عليها مثل إجبارية التعليم، مسترسلا الائتلاف يسعى إلى وضع خطة عمل من أجل محاولة القضاء على تشغيل الطفلات دون 15 سنة."

إلى ذلك، جاء في بيان الائتلاف، توصلت "الصباح" بنسخة منه، أن عدد القاصرات اللواتي يشتغلن خادمات في المنازل بالمغرب يبلغ 30 ألف طفلة، مؤكدا أن ذلك يعد "ممارسة شائعة تحظى بالقبول وتتمتع بتغاضي القانون عنها، حسب ما تفيد به المعطيات الإحصائية المستمدة من المؤسسات الوطنية ذات المصداقية، مثل المندوبية السامية للتخطيط، والهيآت والمنظمات الدولية"، مشيرا إلى أن الأمر أصبح يعد إشكالية اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وديمغرافية.

وفي سياق متصل، اتهم الائتلاف، الهادف إلى تعبئة الرأي العام لمواجهة ظاهرة استغلال الأطفال والعمل على ضمان أفضل السبل للحماية القانونية الممكنة لهم من الاستغلال الاقتصادي والمالي، (اتهم) الفقر والأمية وتواضع البنيات التحتية، خاصة بالمجال القروي، بمساعدة انتشار الظاهرة، معتبرا أن تشغيل الطفلات في البيوت يعد "عنفا جسديا واقتصاديا" يمارس عليهن، خاصة أنهن يعملن بأجور زهيدة أو بدون مقابل أحيانا. إلى ذلك، نظم الائتلاف

الجمعوي من أجل حظر تشغيل الطفلات، أخيرا، يوما دراسيا حول " تشغيل الخادمات القاصرات"، إذ دعا المشاركون فيه إلى الإحاطة بالظاهرة، وتحليل الإطار القانوني الوطني من منظور القانون الدولي المتعلق بحقوق الطفل، ومنع ومعاقبة المتورطين في تشغيل الأطفال بصفة عامة، والطفلات دون سن الخامسة عشرة بصفة خاصة

إيمان رضيف.